العدد (2170) السنة الثامنة - الجمعة (24) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فيما طالب البرلمان بإيضاحات قانونية حولها

مجلس الوزراء يقرر مساعدة اليابان بعشرة ملايين دولار كإغاثة لكارثة الزلزال

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي -- وكالات

فيما قرر مجلس الوزراء مساعدة اليابان بـ ١٠ ملايين دولار من احتياطي الطوارئ لسنة ٢٠١١ كإغاثة لما تعرضت له، مع تلبية طلبات الشركات اليابانية لاستيراد النفط العراقي، طالبت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية مجلس الوزراء بإيضاحات عن تلك المساعدة المالية

وأوضح بيان للحكومة العراقية بحسب وكالة كردستان للانباء(آكانيوز): إن مجلس الوزراء العراقي قرر مساعدة اليابان بـ ١٠ ملايين دولار من إحتياطي الطوارئ لسنة ٢٠١١ كإغاثة لما تعرضت له، مع تلبية طلبات الشركات اليابانية لاستيراد النفط العراقي.

وقال عضو اللجنة النائب محما خليل لـ(آكانيوز)، إن موافقة الحكومة العراقية على منح مبلغ عشرة ملايين دولار اميركي لليابان نتيجة للكارثة التي مرت بها تعد بمثابة وقفة ورد للجميل لما قدمته اليابان خلال السنوات الماضية للعراق.

وأوضح خليل أن العراق بحاجة الى تقوية علاقاته الخارجية مع الدول الأجنبية خصوصا تلك التي قررت إلغاء ديونها المستحقة على العراق في نادي باريس".

ويأتي قرار الحكومة العراقية بعد أشهر من تعرض اليابان لاعنف زلزال على مدى التأريخ والذي خلف الاف القتلى ومثله من الجرحى اضافة الى تدمير المحطات الكهربائية النووية.

ووصفت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي القرار بأنه بمثابة رد للجميل على المواقف التي بدرت من الجانب الياباني خلال السنوات الماضية والمتمثلة بتقديم المنح المالية والقروض للعراق".

يذكر ان وكالة الشرطة الوطنية اليابانية، أعلنت عن أن الزلزال الذي ضرب مدينة فوكوشيما اليابانية كان بقوة ٨,٨ درجات على مقياس ريختر، والذي تسبب بقتل نحو، الف شخص، فضلاً عن فقدان اكثر من ١٠ آلاف شخص.

من جانبها طالبت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية مجلس الوزراء بإيضاحات عن المساعدة المالية البالغة عشرة ملايين دولار التي صادق عليها أمس لدعمه اليابان التي تعرضت في آذار الماضي الى زلزال أوقع مئات القتلى وآلاف الجرحى والمشردين.

وقالت عضو اللجنة ناهدة الدايني لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز)، إن "اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب تطالب الحكومة بإيضاحات عن المساعدة التي صادق عليها مجلس الوزراء امس بدعم الحكومة اليابانية"، مشيرة الى أن "مجلس الوزراء ووزير المالية على اطلاع تام بأن موازنة البلاد تعاني من عجز مالي".

وكان مجلس النواب العراقي قد صوت في الـ٢١ من شباط /فبراير الماضي بالاغلبية على موازنة العام الحالي بمبلغ ٨١,٩ مليار دولار، وبعجز تبلغ قيمته ١٣,٣ مليار دولار.

وكانت الحكومة العراقية قد ذكرت ان قيمة العجز في الموازنة بلغت ١٥,٧ ترليون دينار (١٣,٣ مليار دولار) على ان تتم تغطيته من الفائض والمبالغ المدورة في موازنة العام ٢٠١٠،والاقتراض الداخلي والخارجي والوفر المتحقق من زيادة أسعار النفط.

وأوضحت الدايني أن "اللجنة ستطالب أيضا الحكومة ببيان الاطار القانوني الذي استندت اليه المساعدة المالية"،مشيرا الى أن "مجلس النواب لن يصوت على قرار الحكومة فيما لو كان خارج الاجراءات القانونية".

ووفقا لبنود الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ فإن "إحتياطي الطوارئ لسنة ٢٠١١" الذي تنوي الحكومة تقديم المساعدة المالية لليابان من خلاله لايتيح لها استخدام المال الاحتياطي للكوارث الخارجية وهو مخصص للاستخدام للكوارث الداخلية فقط.

في غضون ذلك طالبت اللجنة الاقتصادية والاستثمار في مجلس النواب الحكومة بالمجيء الى مبنى البرلمان بمعية الموازنة التكميلية من فائض الاسعار من بيع النفط العراقي خلال الفترة الماضية، مشيرة الى أن العجز المالي الذي تعاني منه الموازنة تم تجاوزه بالوفرة المالية.

وقال عضو اللجنة محما خليل لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "الحكومة مطالبة بالمجيء الى مجلس النواب بالموازنة التكميلية للكشف عن تجاوز العجز المالي في الموازنة العامة".

وأوضح خليل أنه "وفقا لزيادة اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة الانتاج العراقي فأن العجز في الموازنة للعام الحالي قد تم تجاوزه"، مشيرا الى أنه "بزيادة الاسعار العالمية نتوقع ان يكون هناك فائض مالي خلال الاشهر المقبلة".

وكان مجلس النواب قد صوت في الـ٢١ من شباط /فبراير الماضي بالأغلبية على موازنة العام الحالي بمبلغ ٨١,٩ مليار دولار، وبعجز تبلغ قيمته ١٣,٣ مليار دولار،

وكانت الحكومة قد ذكرت ان قيمة العجز في الموازنة بلغت ١٥,٧ ترليون دينار (١٣,٣ مليار دولار) على ان تتم تغطيته من الفائض والمبالغ المدورة في موازنة العام ٢٠١٠،والاقتراض الداخلي والخارجي والوفر المتحقق من زيادة أسعار النفط.

ونظرا لقلة التخصيصات المالية مقارنة بالمشاريع التي تنوي الوزارات الحكومية تنفيذها خصوصا المتعلقة بالبنى التحتية قررت الحكومة مجددا تفعيل مشروع قانون البنى التحتية ومطالبة مجلس النواب بالتصويت عليه بهدف تنفيذ مشاريع كبيرة في البلاد بمبلغ ٣٧ مليار دولار وعن طريق الدفع بالأجل.

الإسكان: ضوابط جديدة لتوزيع الوحدات السكنية

بغداد / وكالات

كشفت وزارة الإعمار والإسكان عن وضعها مع مجلس الوزراء ضوابط جديدة لتوزيع الوحدات السكنية التي تنجزها الوزارة، فيما أشارت إلى أن الموظفين غير مشمولين بها لأن وزاراتهم مسؤولة عن الوحدات السكنية الخاصة بهم.

وقال وزير الإعمار والإسكان محمد الدراجي خلال مؤتمر صحافي بحسب "السومرية نيوز": إن الوزارة ومجلس الوزراء وضعا ضوابط جديدة بصدد آلية توزيع الوحدات السكنية التي تنجزها الوزارة مبينا أن الضوابط تضمنت تخصيص نسبة ٣٠ في المائة للمهجرين في داخل العراق، و١٠ في المائة لشهداء الجيش العراقي.

وأضاف الدراجي أن الضوابط تضمنت أيضا تخصيص نسبة ١٠ في المائة لشهداء وزارة الداخلية، و١٠ في المائة لذوى الاحتياجات الخاصة، و٤٠ في المائة للمواطنين"، مشيرا إلي أن "الضوابط اشترطت أن لا يملك سكنا وعدد أفراد أسرته لا يقل عن أربعة".

وأوضح الدراجي أن الموظفين الحكوميين غير مشمولين بهذه الوحدات السكنية باعتبار أن وزاراتهم هي المسؤولة عن إنشائها"، مؤكدا أن "مؤسسة الشهداء غير مشمولين بها أيضا".

وكانت وزارة الإعمار أعلنت في وقت سابق عن وضعها خطة لإنشاء ٢٨ مجمعا سكنيا في عموم المحافظات العراقية، يضم كل منها ٥٠٤ وحدات سكنية، سيتم توزيعها على ذوي الدخل المحدود، فيما أعلنت الوزارة في شهر شباط الماضي عن قرب افتتاح ستة مجمعات سكنية في العراق.

يذكر أن العراق يعاني من أزمة سكن خانقة نظرا لتزايد عدد السكان قياساً بعدد المجمعات السكنية، إضافة إلى عجز المواطن ذي الدخل المحدود عن بناء سكن خاص به بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والمواد الإنشائية، وبحسب إحصاءات غير رسمية، يحتاج العراق الى بناء ما لا يقل عن ٣ ملايين وحدة سكنية لحل الأزمة.

وكان مجلس الوزراء أعلن عام ٢٠٠٧ عن تشكيل لجنة عليا لمشروع الإسكان الوطني برئاسة وزير الإعمار والإسكان وعضوية وكلاء كل من وزير المالية والتخطيط والبلديات والأشغال ووكيل أمانة بغداد، بهدف احتواء أزمة السكن المتفاقمة في العراق، بإقامة وحدات سكنية ببناء عمودي لتوزيعها على أصحاب الدخل المتوسط ودون المتوسط.

خبراء: العراق البلد الأكثر تخلفاً في مراقبة البضائع الداخلة إليه

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

وصف عدد من الخبراء الاقتصاديين أن العراق يعد من البلدان الأكثر تخلفاً في مراقبة البضائع الداخلة اليه.

وقال الخبير الاقتصادي علي كه جي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن العراق يعد البلد الأكثر تخلفاً في المنطقة من ناحية إدارة المنافذ الحدودية ومراقبة البضائع الداخلة للبلاد لأنه لا يزال يعتمد على التفتيش اليدوي".

وأشار إلى أن عائدات الكمارك والتي لاتقل شهريا عن ٣٠ مليار دينار عراقي الأمر الذي يفترض ان ترتقي بواقع عملية التفتيش ومراقبة البضائع".

واوضح أن هناك سوء تنسيق بين الكمارك العراقية و ووزارة التخطيط في مراقبة دخول البضائع الغذائية خاصة تلك التي تستخدم كمعدات لأعمال العنف".

من جانبه قال الخبير الأقتصادي والتدريسي في جامعة بغداد قسم الاقتصاد كمال شعيب لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز)إن"استمرار التفتيش اليدوي تسبب بدخول العديد من المواد المحظورة إلى البلاد من بينها المخدرات والحبوب المهووسة من دول مجاورة".

واشار إلى أن" المنافذ الحدودية تعد من أكثر المناطق الخطرة على الواقع الامني في العراق ولابد من القيام بعمليات فحص دقيقة ومركزية من خلال غرفة عمليات مشتركة".

وتابع أن" العثور على بعض معدات التفجير في حاوية وأجهزة مراقبة غير مرئية يتطلب من الحكومة أن تعمل بصورة واضحة على معالجة مشاكل دخول البضائع الرديئة للبلاد".

لكن مدير عام الكمارك اللواء نوفل خليل لـ(آكانيوز) يرى إن" العراق يتبع إجراءات يدوية في عملية فحض البضائع الداخلة إلى البلاد عبر المنافذ الحدودية الرئيسية لعدم امتلاكها معدات الكترونية تسهل عملية فحص البضائع المستوردة".

وأشار إلى أن" وزارة المالية قررت الاتفاق مع شركات عالمية متطورة لتزويد المنافذ الحدودية بكاميرات واجهزة مراقبة دقيقة لمنع دخول البضائع الرديئة او التي تستخدم في أعمال عنف".

واعلنت وزارة التجارة العراقية الثلاثاء أنها اتفقت مع الجانب التركي على افتتاح منفذ حدودي جديد في المنطقة الحدودية قريب على منفذ إبراهيم الخليل لفك الازدحام.

وفي ١٦ شباط الماضي أعلنت وزارة المالية العراقية انه تم تأجيل العمل بقانون التعريفة الكمركية للوقت غير محدد.

ونص قانون التعريفة الجمركية الجديد الذي صادق عليه مجلس الرئاسة العام الماضي واقره مجلس النواب على إلغاء قانون التعريفة رقم (٧٧) لسنة ١٩٥٥، وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٤ (سياسة تحرير التجارة لعام ٢٠٠٤)، وأمر سلطة الائتلاف رقم ٣٨ لسنة ٢٠٠٣ (ضريبة إعادة أعمار العراق وتعديلاته)، وأكد أنه لا يعمل بأي قانون او تعليمات او أنظمة تتعارض مع أحكام هذا القانون.

وفي ٢٦ تشرين الثاني اعلنت الحكومة أن رئيس الحكومة نوري المالكي اوعز إلى وزارة الداخلية بضرورة مكافحة الفساد في المنافذ الحدودية.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد دعا في السابع من حزيران /يونيو الى الإشراف المباشر على المنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية، مشددا على اهمية أن تكون ادارة المنافذ مركزية وبإدارة وزارة المالية حصراً في جميع منافذ البلاد.

وفي الرابع من تشرين الثاني الماضي اعلنت الحكومة العراقية عن وضعها خطة لتوحيد أدارة المنافذ الحدودية وإعادة تنظيم عملها.

وصادقت الحكومة العراقية في اب الماضي على تطوير توصيات مؤتمر تطوير المنافذ الحدودية ضمن موازنة عام ٢٠١١.

ويرتبط العراق مع الدول المجاورة بعدة منافذ حدودية أبرزها، منفذ إبراهيم الخليل الذي يربط العراق بتركيا ومنفذي الوليد وربيعة مع سوريا، ومنفذ طريبيل مع الأردن، ومنفذ عرعر مع حدود السعودية، ومنفذي الشلامجة والمنذرية مع إيران.

خبراء يتوقعون ارتفاع أسعار القمح والسولار مع اقتراب شهر رمضان

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قال عدد من الخبراء الاقتصاديين، إن ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن زيادة التضخم خلال أيار الماضي، سيقود الأسعار للارتفاع بشكل كبير خلال الفترة المقبلة، لاسيما مع اقتراب شهر رمضان، و ارتفاع أسعار الطماطم والسكائر المحلية والذهب.

وقال مدير مركز الدراسات الاقتصادية الدكتور صلاح جودة إن هناك ثلاث سلع إستراتيجية ستزداد أسعارها خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وهي القمح والسولار والمعدات وقطع الغيار الهندسية، وتوقع أن تستمر في الارتفاع لشهور قادمة.

واضاف: من المفترض بالنسبة لمحصول القمح في مصر أن يكون هناك مخزون يكفي لمدة شهرين على الأقل، وذلك بسبب ظروف نقله وتخزينه، حيث يستلزم نقله وتحميله ٢٥ يوما سواء كان من الولايات المتحدة أو روسيا، مما ينذر بتعرض المخزون للانهيار".

وأوضح أن التجار يبدأون في متابعة الأسعار العالمية من الآن إلى جانب ارتفاع أسعار النقل والنفط مما سيؤدي إلى زيادة مجمعة ستنعكس أثارها على السلع الغذائية خلال الشهرين المقبلين.

وقال إنه نتيجة لذلك سترتفع نسبة التضخم من ١٢,٤٪ الشهر الماضي إلى ١٤٪ من الأيام القليلة المقبلة وحتى عيد الفطر.

وأشار جودة إلى أن السولار هو ثاني أهم السلع المتجه أسعارها للزيادة، وذلك لاعتماد مصر بشكل كلي عليه، على الرغم من توافر كميات كبيرة من الغاز لديها وقيامها بتصديرها لإسرائيل والأردن وأسبانيا بأسعار متدنية أقل من الأسعار العالمية وكان في إمكانها استبداله بالكيروسين الذي تستورده من الخارج.

وحذر جودة من تضاؤل كفاءة المصانع خلال المرحلة القادمة، نتيجة ارتفاع أسعار قطع الغيار بسبب عدم توافر العملة الصعبة، مشيرا إلى أن معظم مصانع الآلات الهندسية والثلاجات والسيارات والغزل والنسيج والمصانع المعتمدة على تغيير قطع الغيار باستمرار معرضة لأزمة خلال الفترة المقبلة وبالتالي ربما تتجه بعض المصانع للتوقف، مؤكدا استمرار أزمة السولار حتى شهر رمضان، متوقعا أن يشهد شهر رمضان هذا العام ارتفاعا كبيرا في الأسعار بسبب السولار الذي تعتمد عليه كافة أنواع النقل والمركبات القائمة بتوصيل وشحن السلع الغذائية.

من جانبه توقع الأستاذ والدكتور بالاقتصاد في جامعة القاهرة رشاد عبده ارتفاع جميع أنواع السلع بداية من شهر تموز المقبل خاصة السلع التي يتم استيرادها من الخارج على رأسها اللحوم حيث ستزداد أسعارها وفقا للمؤشرات العالمية بنسبة ١٥٪، لافتا إلى زيادة أسعار عدد كبير من السلع الإستراتيجية بالفعل على رأسها القمح الذي زاد سعره من ٢٢٤ دولارا للطن حتى نهاية الشهر قبل الماضي إلى ٣٣٦ دولارا للطن الشهر الماضي، موضحا أن" السبب في ارتفاع أسعار السلع الغذائية يرجع إلى اتجاه عدد من الدول التي تتمتع بفائض في المواد الغذائية الى منع تصديرها للخارج".

واعتبر أن الحل الأمثل لمواجهة الارتفاع المقبل في الأسعار هو وضع رئيس الوزراء و وزيري المالية والتضامن خطة وهدف لكل مرحلة وتنفيذها وعدم السير بشكل عشوائي وفقا للطرق التقليدية للنظام القديم، مشيرا إلى انه لابد من توضيح أسس الموازنة وكيفية توفير السلع الغذائية.

وأكد إيهاب سعيد عضو مجلس إدارة شركة أصول للوساطة في الأوراق المالية، أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية من شأنه أن يؤثر إيجابياً على أسهم قطاع الأغذية والمشروبات في البورصة المصرية، وعلى الرغم من أن تلك الأسهم غالباً ما تميل إلى طابع المضاربة، إلا أنها ستنجح في الصعود خلال الفترة القادمة، بشرط صعود السوق، والتي وقتها ستصعد أعلى منه، أما في حالة هبوط السوق، سيقوي هذا التأثير الإيجابي من أداء تلك الأسهم ويجعل تأثرها بهبوط السوق أقل، بحيث تصبح الأقل هبوطاً في السوق.

المصرف الصناعي يقلل فوائد القروض للصناعيين بنسبة ٥٠ ٪

بغداد / وكالات

وضع المصرف الصناعي خطة لتوزيع القروض بالتعاون مع وزارة الصناعة والمعادن واتحاد الصناعات العراقية.

وقال مدير عام المصرف الصناعي وكالة محمد عبد الوهاب عبد القادر ان مجلس إدارة المصرف وضع خطة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بالصناعة والتي تتضمن تسهيل عملية منح القروض للصناعيين وكذلك العمل على تمويل المشاريع لغرض بناء المصانع وشراء المكائن والمواد الأولية ذات المواصفات المتطورة من أجل تسهيل سير عجلة الصناعة في العراق.

وأضاف عبد الوهاب ان بعض الصناعيين متلكئين في تسديد القروض الممنوحة لهم من قبل المصرف خلال الفترة الماضية لافتاً الى ان المصرف سيعمل على جدولة عملية التسديد لكي تكون من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات بالإضافة إلى تقليل الفوائد على المبالغ التي بحوزتهم بنسبة ٥٠٪حيث ستتم إعادة كلفة القرض إلى المصرف وجميع هذه الخطط هي من أجل تطوير عجلة التنمية في العراق وإيجاد فرص عمل للعاطلين من الشباب العراقيين المسجلين في سجلات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وبين ان القروض التي أقرت مؤخرا والبالغة ١٥ مليون دينار من اجل إنشاء مصانع للصناعيين الصغار والذين ليست لديهم القدرة على بناء مصانع تعمل على تطوير الصناعة في العراق وكذلك القروض التي سيتم منحها لشراء سيارات إنتاجية فإن الصناعي لديه القدرة على اخذ قرضين لبناء مصانع وأيضا شراء سيارات إنتاجية وان المصرف جاهز لمنح القرضين معا.

وأوضح ان مجلس إدارة المصرف بصدد تقديم دراسة للبنك المركزي من أجل تقليل الفائدة التي يتم أخذها عن القروض التي تمنح للصناعيين وهذه أيضا ستسهم في تطوير عجلة الاقتصاد في العراق.

ولفت النظر إلى ان الاجتماعات ستستمر مع وزارة الصناعة والمعادن واتحاد الصناعات العراقية من أجل تطوير الصناعة في العراق وكلا حسب إمكانيته المتاحة بالإضافة إلى مجلس الوزراء – الدائرة الاقتصادية والتي تسهم بشكل فاعل في تطوير العملية الاقتصادية في العراق.

آسيا سل تنتقد ضعف استعداد البورصة العراقية لاستيعاب نسبة ٢٥٪ من أسهمها

بغداد / وكالات

عبرت شركة آسيا سل للاتصالات، وحدة تشغيل خدمات الهاتف الجوال في العراق التابعة لشركة اتصالات قطر، عن قلقها حيال عدم تمتع البورصة المحلية بأحجام السيولة الكافية لضمان نجاح بيع ٢٥٪ من أسهمها عبر عملية اكتتاب عام أولي.

ونقلت وكالة زاويا داو جونز ان شركة آسيا سل أعربت عن قلقها حيال قدرة البورصة العراقية على استيعاب عمليات الاكتتاب العام الأولي التي تعنى بشركة اتصالات واحدة أو أكثر عند المستويات المطلوبة بموجب الرخصة.

وبناء على الرخصة التي منحتها هيئة الإعلام والاتصالات لشركة آسيا سل في آب عام ٢٠٠٧، يتعين على شركة الاتصالات بيع ٢٥٪ من أسهمها عبر اكتتاب عام أولي خلال أربع سنوات.

إلى ذلك، أشارت آسيا سل إلى أنها لا تزال تجري محادثات مع السلطات في بغداد بشأن الاكتتاب العام الأولي، ورأت بأن توقيت عملية الاكتتاب العام الأولي يستند إلى التوضيحات حول كيفية تنفيذ مستلزمات الرخصة، وقوانين البورصة وقانون الشركات العراقية.

وأعربت شركتا تشغيل خدمات الهاتف الجوال في العراق، زين العراق وكورك تيليكوم، عن التزامهما بعملية الاكتتاب العام الأولي للوفاء بمستلزمات الرخصة.

النفط: ٦٩ مليون برميل صادرات النفط الخام لشهر أيار الماضي

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلنت وزارة النفط أن مجموع صادرات النفط الخام لشهر أيار ٢٠١١ الماضي بلغت (٦٩) مليون برميل، محققة إيرادات قدرت بنحو (٧,٤) مليار دولار.

وقال مصدر إعلامي في الوزارة، في بيان، أن الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر أيار الماضي تقسمت بين نفط البصرة الذي بلغ مجموع صادراته (٥٣,٥) مليون برميل، محققة ايرادات بواقع (٥,٧) مليارات دولار، ونفط كركوك (١٥,٥) مليون برميل، محققا مبالغ تصل الى (١,٦) مليار دولار.

وأضاف المصدر أن معدل سعر البيع بلغ (١٠٨,٢٦١) دولار للبرميل الواحد، مشيرا الى ان الصادرات تم تحميلها من قبل الشركات النفطية العالمية التي تحمل جنسيات مختلفة والبالغ عددها (٢٨) شركة نفطية، من ميناءي البصرة وخور العمية على الخليج، ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، وبالشاحنات الحوضية عبر الأردن.